



منظمة التحرير الفلسطينية

أمانة السر

The Palestine Liberation Organization

General Secretariat

4 آب 2020

معالي الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش،
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

توجه منظمة التحرير الفلسطينية هذا النداء العاجل في ظل التصاعد المتسارع لإنتشار جائحة كوفيد 19 في دولة فلسطين المحتلة، ولا سيما في مخيمات لاجئي فلسطين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، ومخيمات اللجوء في الدول المضيفة. وإننا نناشد تدخلكم العاجل والملموس لدعم حق اللاجئين الفلسطينيين بالصحة والسلامة وتوفير الحماية لهم وفق ولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى "الأونروا" ومعايير وبروتوكولات منظمة الصحة العالمية في ظل إنتشار الوباء حتى إيجاد حل عادل لقضيتهم وفقاً للقرار الأممي 194 (الدورة الثالثة).

يعترينا القلق الشديد حول الإزدياد المتسارع والخطير في منحي إصابات اللاجئين التي سجلتها المخيمات الفلسطينية في الآونة الأخيرة بفيروس كورونا. سجلت مخيمات الضفة الغربية بما فيها القدس إرتفاعاً كبيراً بعدد الإصابات تخطت حتى الآن 1200 إصابة¹، ويشكل خطر اتساعه إلى مناطق أخرى مثل قطاع غزة ومخيماته قلقاً إضافياً. كما أننا متوجسون للغاية من إزدياد عدد المصابين اللاجئين في المخيمات الفلسطينية في الدول المضيفة.

إن فرصة إنتشار الوباء أصبحت أشد خطراً في المخيمات لا سيما وأنها تربة خصبة لجذب الأمراض والأوبئة منذ إنشائها بسبب الإكتظاظ الشديد للسكان والأبنية والشوارع الضيقة وثبات المساحة، وإفتقارها إلى إمدادات المياه والكهرباء، وأنظمة الصرف الصحي، وخلو معظم بيوتها من معايير التهوية الصحية، وهي جميعها ضرورات لتجنب العدوى والوقاية من الإصابة.

بالإضافة إلى السياسات والممارسات غير القانونية والقمعية الإسرائيلية الأخرى، خلال جائحة كوفيد 19، "منعت سلطات الإحتلال الطواقم التابعة للأونروا من الوصول إلى المخيمات لمكافحة تفشي فايروس كورونا، وشنت حملة داخل القدس ومخيماتها والبلدة القديمة لمنع وصول كامل خدمات الأونروا ووزارة الصحة إلى المنتفعين"². يأتي ذلك بالتساوق مع محاولات محاصرة "الأونروا"، والتشريع القانوني الذي قدمه نير بركات رئيس بلدية الإحتلال والقاضي بحظر نشاط الأونروا وخاصة في القدس المحتلة من مطلع عام 2020، والمطالبة بإغلاق وطرد المؤسسات التي تديرها الأونروا وإغلاق جميع مرافقها ومؤسساتها الصحية والتعليمية والخدماتية، وإنشاء مدارس تابعة لوزارة التعليم الاسرائيلية في مخيم شعفاط وعناتا بدلاً عن مدارس الأونروا، وذلك في إطار تهويد القدس بالكامل وفرض السيادة الإسرائيلية عليها.

¹ <https://palsawa.com/post/269363/> المتحدث باسم الأونروا سامي مشعشع في 21 تموز/يوليو 2020

² في مقابلة للمتحدث الرسمي باسم الأونروا سامي مشعشع مع وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" في 15 نيسان/ابريل 2020.



منظمة التحرير الفلسطينية

أمانة السر

The Palestine Liberation Organization
General Secretariat

يأتي ذلك في الوقت الذي تستعد فيه "الأونروا" في هذه الظروف الدقيقة لإفتتاح العام الدراسي الجديد بالموعد الذي حددته الدول العربية المضيفة للاجئين لإستقبال 532 ألف طالب/ة يدرسون في 708 مدارس، بما يتناسب مع سياق تدابير الوقاية والحماية لمواجهة فايروس كورونا لهذه الدول. وقد أعدت الأونروا خططها في ظل إستمرار الجائحة معتمدة على أنماط التعليم الذاتي (التعلم عن بعد) والتعليم المزدوج، واللدان يحتاجان إلى تكلفة مالية كبيرة في ظل بيئة المخيمات الفلسطينية التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وإفتقار بعضها لخدمات الإنترنت، وأجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية واللوحات الرقمية التي تعتبر أساس إنجاح النمطين التعليميين الذاتي والمزدوج.

إن تأمين متطلبات العملية التعليمية وتأهيل المدرسين للتعليم عن بعد وتوفير اللوحات الرقمية للطلبة المحتاجين، وتوفير التكاليف الباهظة للتعلم الذاتي مع الحفاظ على المتطلبات الصحية فيما يتعلق بالتعقيم العميق وتوفير مرافق النظافة العامة والمياه ومرافق الغسيل الصالحة للإستخدام يتطلب تجنيد أموال كافية لتغطية هذه الموارد الإضافية لتمكين الأونروا من القيام بمسؤولياتها والتي تعاني بالأصل من ضائقة مالية حرجة قبل نقشي الفايروس نتيجة العجز المالي في ميزانيتها الذي يقدر بـ 756.77 مليون دولار ما نسبته 50.6% من إجمالي موازنتها للعام 2020 التي تقدر بـ 1,494.4 مليار دولار والذي أثر على خدماتها الاغاثية (الغذائية والنقدية الطارئة) الى ما يقارب 1.9 مليون لاجئ فلسطيني مصنفين لديها تحت خط الفقر المدقع من ضمنهم 418000 لاجئ فلسطيني في سوريا و 1.2 مليون لاجئ فلسطيني في قطاع غزة. لقد طوّعت الأونروا خدماتها لمواجهة هذا التحدي العالمي والتقليل من نقشي بين المخيمات واللاجئين عبر إتباع بروتوكولات منظمة الصحة العالمية بشكل دقيق، وعملت ضمن إستراتيجية دولة فلسطين ويتوجيه من وزارة الصحة الفلسطينية لتقديم الخدمات الصحية، وتكييف خدماتها لتلبية احتياجات اللاجئين، إلا أن فرص إنتشار الوباء أصبحت أشد خطراً في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها، والتي تشكل عائقاً أمام قدرتها على الاستمرار بتقديم هذه الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدات في ظل غياب حل عادل لقضيتهم.

الأمين العام والدول الأعضاء،

لقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين في 13 كانون الأول/ ديسمبر ضرورة استمرار أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأهمية القيام بعملياتها دون عوائق وتقديم خدماتها، بما في ذلك المساعدة الطارئة، من أجل رفاه اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم وتمييزهم البشرية ومن أجل إستقرار المنطقة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين³. كما تبقى الحاجة لدعم الأونروا ضرورة ملحة في ظل غياب حل سياسي وعدم تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194.

³ <https://undocs.org/ar/A/RES/74/83>



منظمة التحرير الفلسطينية

أمانة السر

The Palestine Liberation Organization

General Secretariat

منذ بداية النكبة عام 1948، وحالة الطوارئ التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون وأبنائهم وأحفادهم مستمرة ومتفاقمة، وأمست حالة دائمة تتطلب تدخلكم العاجل، خاصة وأن المخيمات الفلسطينية على حافة حصول كارثة إنسانية حتمية في ضوء تسارع تفشي الوباء فيها وبين اللاجئين. وذلك يستدعي ضمان تقديم الدعم الفوري والكافي لتأمين مساعدتها الإنسانية والإثنائية والطارئة الحيوية للمحتاجين، والتي نوجه بناء عليه هذا النداء العاجل من أجل تلبية إحتياجات اللاجئين في هذه الأوقات الصعبة ولتجنب المزيد من التحديات الخطيرة التي تواجه المنطقة والتي قد ينتج عنها تبعات قاسية وكارثية يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها.

ووفقاً لتجديد التأكيد المتواصل للجمعية العامة للأمم المتحدة على تحمل الأمم المتحدة لمسئوليتها الدائمة عن قضية فلسطين وحل جميع جوانبها بما في ذلك حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وباعتبار منظمة الأونروا منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة ومسؤولة أمامها، وبناء على ما دعا إليه مبعوثو الأمين العام للأمم المتحدة للشرق الأوسط في 11 نيسان 2020⁴، وإسترشاداً بالنصائح المفصلة بشأن الإجراءات المتوجب إتخاذها فيما يتعلق بإغلاق مخيمات اللاجئين الخاصة باللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في 30 آذار 2020⁵، وبالبينان الذي أدلت به المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت حول اللاجئين والنازحين داخلياً في حزيران 2020⁶ فإننا ندعو:

- الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى العمل الفوري على ردع ولجم إجراءات الإحتلال غير القانونية ضد حقوق الشعب الفلسطيني بما فيهم اللاجئين، وتأمين الحماية الدولية العاجلة لهم، وحماية مرافق الأونروا وخاصة في مدينة القدس المحتلة وتمكينها من القيام بدورها وولايتها وأيضاً تمكينها من مواجهة فيروس كورونا، وإدانة إعلانها نيتها مخالفة الإتفاقية الثنائية الموقعة بين الأونروا وإسرائيل لحماية منشآت الأونروا في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وندعوكم إلى الإصرار على تسهيل مهمة الأونروا، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتزامات دولة الإحتلال بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.
- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المانحة لتحمل مسؤوليتهما تجاه الأونروا بسد العجز المالي، وإيجاد مصادر تمويل ثابتة ومستدامة لميزانيتها. والعمل مع الدول المضيفة في الأردن وسورية ولبنان، ومع الهيئة الاستشارية للوكالة والدول المانحة في العالم وغيرها، لتوفير الدعم المالي والسياسي المطلوب، وضمان استمرارية عمليات الأونروا وتنفيذ تفويضها من الجمعية العامة. إن هذا الدعم مطلوب باعتباره مسألة ملحة للتعبير عن التزامكم بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك لاجئي فلسطين وإيجاد حل سلمي عادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.
- لدعم موازونات "الأونروا" المخصصة للإستجابة لكوفيد 19 والنداء الطارئ لسورية وفلسطين بما فيها القدس الشرقية لعام 2020، وبما يكفل إستمرار عملها بشكل ينسجم مع حالة الطوارئ الحالية تجنباً لأزمات طارئة أخرى تتجاوز الوباء الحالي،

⁴ <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053072>

⁵ <https://www.ohchr.org/ch/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25756&LangID=A>

⁶ <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25756>



منظمة التحرير الفلسطينية

أمانة السر

The Palestine Liberation Organization

General Secretariat

مع الاشارة الى أن العجز المالي في الموازنة المخصصة للاستجابة لكوفيد 19 (38 مليون دولار) والذي سيقف حائلاً أمام استمرار عمل الاونروا في مواجهة هذا الوباء.

- الأمم المتحدة إلى تخصيص مساهمة بقيمة 100 مليون دولار من صندوق التمويل المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وذلك للاستجابة للوضع الطارئ والخطير الذي تمر به مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ولتغطية التكاليف الاضافية لافتتاح العام الدراسي الجديد (2020-2021) وإستقبال نحو نصف مليون طالب/ة الشهر المقبل في 708 مدرسة تديرها في مناطق عملياتها الخمسة بما في ذلك تمويل برامج التعليم الذاتي (التعلم عن بعد) أو التعليم المزدوج الذي يجمع بين التعليم الصفي الوجاهي والتعليم عن بعد مع أخذ تدابير الحماية والرعاية الصحية والنظافة والتباعد الجسدي داخل الصف المدرسي وفق بروتوكولات منظمة الصحة العالمية لحماية الطلبة من كوفيد 19، وعائلاتهم وطاقم التدريس والمجتمع بأكمله.
- الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى مضاعفة الجهد في هذا الوقت من الأزمة من أجل إنهاء الجذر الرئيس لجميع المشاكل الاقتصادية والانسانية والبنوية التي سببها استمرار الاحتلال الإستعماري لأكثر من نصف قرن، وإيجاد حل سياسي عادل ودائم لحل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والذي سيضع حداً للاحتلال العسكري الاسرائيلي الذي بدأ عام 1967 وضمان استقلال وسيادة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وحرية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وضمان التوصل إلى عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار الأممي 194.

الموقعون:

بالنيابة عن أمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

- دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
- دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

*مرفق ملحق حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المزرية بسبب تفشي الوباء والإنتهاكات الإسرائيلية الممنهجة وغير القانونية بحقهم.